الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

هبة جمال الدين محمد(*)

مقدمة:

اتجهت الأنظار في إسرائيل إلى ثورات الربيع العربي، وانطلقت التصريحات المعبرة عن قلقها من موجة التغيير الجارفة التي تشهدها الدول العربية، والتي ستغير مقدرات القوة بالمنطقة، وحظيت الثورة المصرية باهتمام خاص نظرًا لأن مصر كانت على مدار العقود الثلاثة الماضية - فترة حكم مبارك - هي عنوان الاستقرار الإقليمي في نظر إسرائيل، ومع موجة التغيير الكبيرة التي شهدتها، بل وما زالت تشهدها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير تراوحت السيناريوهات المطروحة بين التفاؤل والتشاؤم إلا أن التشاؤم كان هو الطاغي على الساحة الإسرائيلية، خاصة في ظل الرفض الشعبي الواضح للسياسة المصرية السابقة تجاه إسرائيل بداية من التعدي على السفارة الإسرائيلية عقب الاعتداء على الجنود المصريين على الحدود المصرية مع الأراضي المحتلة، ومرورًا بالاعتراض على تصدير الغاز لإسرائيل بأسعار أقل بكثير من السوق العالمي، حتى وصل الأمر إلى أن تعالت الصيحات المنادية بضرورة إعادة النظر في اتفاقية السلام مع إسرائيل، وتزامن ذلك مع صعود التيار الإسلامي إلى سدة الحكم مما أثار حفيظة الساسة بإسرائيل، وتعالت الأصوات المنادية بضرورة زيادة ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلي، فإسرائيل لا يمكنها سوى الاعتماد على قوتها العسكرية في ظل الواقع الجديد بالمنطقة.

من هنا كان من الهام تناول الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

(*) باحثة في الشئون الإسرائيلية.

كأحد التحديات التي تواجه الثورة. في هذا الإطار ستتناول الورقة الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية للتعرف على ماهية السيناريوهات المطروحة بإسرائيل للتصدي للتغيرات التي أفرزتها الثورة المصرية. وذلك عبر رصد وتحليل لأهم تصريحات وتحليلات الساسة والمفكرين والمحللين والخبراء الإسرائيليين، والدراسات التي أصدرتها مراكز الفكر عن الثورة المصرية.

لذلك ستنقسم الورقة إلى خمسة أقسام رئيسة، يتناول القسم الأول: القراءة الإسرائيلية للثورة المصرية إبان حدوثها، والثاني: مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، والثالث: المخاوف الإسرائيلية من تداعيات الثورة، والرابع: البدائل المطروحة على الساحة الإسرائيلية للتصدي لتداعيات الثورة المصرية، والخامس: الرؤية الإسرائيلية لمستقبل مصر.

جاءت الثورات المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ لتحدث هزة داخل المجتمع الإسرائيلي تخبطت خلالها الآراء والمواقف والاتجاهات، وتباينت القرارات والتفسيرات، واختلفت التحليلات والتأويلات. وصدرت الدراسات والمقالات وبرز الاهتمام من قبل الساسة والخبراء ومراكز الفكر والمحللين. وجاءت المخاوف حول مستقبل الثورة والعلاقات المصرية الإسرائيلية واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، والقوى التي ستعتلي حكم مصر وعلاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية كإيران والولايات المتحدة الأمريكية. وظهر في هذا الصدد العديد من التوصيات والسيناريوهات المطروحة للتصدي للثورة وتداعياتها. لذلك كان لا بد من التعرف على القراءة الإسرائيلية للثورة المصرية للتعرف على ما توقعته إسرائيل للثورة، وتفسيرهم لأسباب حدوث الثورة، والتكهنات التي طرحت حول مستقبل الثورة عند بداية حدوثها، وموقف إسرائيل من الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، وتقييم إسرائيل للقوى البازغة إبان الثورة: (المجلس العسكري، القوى الإسلامية، قوى المعارضة).

١- القراءة الإسرائيلية للثورة المصرية إبان حدوثها:

سيتناول هذا الجزء القراءة الإسرائيلية لبداية الثورة المصرية، حيث سيناقش عدة نقاط تدور حول مدى توقع إسرائيل لحدوث الثورة، وتفسيرهم لأسباب حدوثها، والتكهنات التي طرحت حول مستقبل الثورة عند بداية حدوثها، وموقف إسرائيل من الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، وتقييم إسرائيل للقوى البازغة إبان الثورة "المجلس العسكري، القوى الإسلامية، قوى المعارضة".

جاءت الثورة المصرية مفاجأة للمؤسسات السياسية بإسرائيل فلم يتوقع الموساد - جهاز المخابرات الإسرائيلية - أو الساسة أو الخبراء والمحللون السياسيون بإسرائيل حدوث الثورة رغم حدوث مقدمات كثيرة لها، حيث ذكر السفير تسفي مازئيل "أن الانفجار كان متوقعًا منذ وقت طويل لكن الجميع آمن أن سلطة مبارك قوية ومستقرة، ولم يكن بإمكان أحد أن يتوقع الثورة"[١].

وأرجع الخبراء والمحللون الإسرائيليون اندلاع الثورة المصرية لعدة أسباب يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات المجموعة، الأولى: هي تحليل للموقف الداخلي بمصر، الثانية: الصراع بين القوى داخل النظام السياسي المصري، الثالثة: تقييم الأيديولوجية الفكرية التي قام عليها النظام المصري عقب ثورة ١٩٥٢.

أولاً - تحليل للموقف الداخلي بمصر:

جاءت عدد من الدراسات ترى أن اندلاع الثورة ما هو إلا نتيجة فساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمصر، كاحتمالية توريث جمال مبارك لرئاسة الجمهورية خلال الانتخابات التي كان من المزمع حدوثها آنذاك، ونتيجة الانتخابات البرلمانية نوفمبر ٢٠١٠ التي خلت من نجاح قوى المعارضة خاصة الإخوان، حيث حصل الإخوان على ١٥ مقعدًا فقط، إضافة

إلى الحركة الاحتجاجية الشعبية الواسعة التي انتشرت عبر المجتمع المصري ككل منذ عام ٢٠٠٤ (١٩٠٠ إضراب ومظاهرة حدثت ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ بمشاركة مليون وسبعمائة ألف فرد نتيجة لسياسة الخصخصة، وتسريح عدد كبير من العمالة، والرغبة في تحسين معدلات المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع تكلفة المعيشة، وانخفاض المرتبات، وارتفاع أسعار الغذاء يضاف إلى التغييرات الحادثة بالسوق العالمي)[٢].

ثانيًا - الصراع بين القوى داخل النظام السياسي المصري:

يتردد تفسير آخر نظر إلى الثورة باعتبارها انقلابًا عسكريًا داخليًا بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي - وزير الدفاع السابق ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة - حيث أراد منع مبارك من توريث السلطة إلى جمال مبارك، فهم لم يرغبوا في أن يحكم مصر شخص مدني من خارج المؤسسة العسكرية كجمال مبارك بالإضافة إلى الاعتراض على شخصه بالتحديد[٣].

ثالثًا - تقييم الأيديولوجية الفكرية التي قام عليها النظام المصري عقب ثورة ١٩٥٢:

وهناك من ذكر أن الثورة المصرية والثورات العربية ككل هي نتيجة ودليل على أزمة الهوية وإفلاس القومية العربية الصارخ؛ نظرًا لحدوث تلك الثورات داخل أنظمة سياسية أطلق عليها بالقومية، وتبنت في حقبة من تاريخها الأيديولوجية القومية العربية ولم تحدث تلك الثورات بالنظم الملكية[٤].

وتباين رد الفعل الرسمي من الثورة وظهر ذلك بشدة في الموقف الإسرائيلي من الرئيس المخلوع "محمد حسني مبارك"، حيث اتسم الموقف الإسرائيلي الرسمي في بداية الثورة بتأييد نظام حكم الرئيس مبارك على خلاف الإدارة الأمريكية والدول الغربية. فنتنياهو كان الزعيم الوحيد - وفقًا للصحافة الإسرائيلية - الذي أعلن على الملأ تأييده للرئيس المصري السابق حسني

مبارك[٥]. فمبارك من وجهة النظر الإسرائيلية كنز استراتيجي لإسرائيل؛ فقد كان يدعو حتى نهاية عهده للأمن والاستقرار، وتمسكه باتفاق السلام مع إسرائيل منحها فرصة للازدهار، ووفر لها حدود آمنة، كما أن مد إسرائيل بالغاز الطبيعي يتيح لها فرصًا للتنمية[٦]. بل واعتبر دوف فايسغلاس - المدير العام لديوان رئيس الحكومة الأسبق أرييل شارون - أن ولاية حكم مبارك لم تنته بعد، وأن هناك شكًا إذا كانت سياسته ستنتهي نتيجة الأحداث التي تشهدها مصر[٧]. وعبر الحاخام عوفاديا يوسف الزعيم الروحي لحزب شاس عن أمله في أن تظهر براءة مبارك، حيث وصفه بأنه "رجل سلام كان محبًا لإسرائيل.. فهو قد حال دون وقوع الكثير من الحروب"[٨].

إلا أن الموقف الرسمي الإسرائيلي سرعان ما ظهرت نفعيته، حيث ذكر أن الثورة المصرية إذا كانت ستحدث تغييرًا نحو مزيد من الديمقراطية فلن يتعارض ذلك مع مصلحة إسرائيل[٩].

وظهرت عدة تكهنات إبان اندلاعها تتحدث عن مستقبلها تدرجت بين النجاح والفشل فطرح في هذا السياق الجنرال غيورا أيلاند - الجنرال في الاحتياط والرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية ومجلس الأمن القومي - ثلاثة سيناريوهات[١٠]:

- أن تنجح السلطة آنذاك برئاسة مبارك أو عمر سليمان في البقاء، مما يعني فشل الثورة.
- أن تتسلم السلطة حكومة علمانية تطبق المبادئ الديمقراطية في الحكم.
- أن يسيطر الإخوان المسلمون على السلطة إما عبر استغلال حالة الفوضى التي عمت البلاد أو من خلال النجاح في الانتخابات العامة. واعتبر أن هذا السيناريو هو الأخطر على أمن إسرائيل.

وعند حديثهم عن الأطراف الفاعلة في الثورة المصرية تباينت الآراء فهناك تفسيرات داخل إسرائيل ترى أن مظاهرات الجماهير بمصر تم قيادتها بل وتوجيهها من قبل قوى خارجية، وحصروها في قناة الجزيرة والولايات المتحدة الأمريكية[١١]. **وهناك قراءات تحدثت عن رؤيتها لدور المجلس العسكري والإخوان المسلمين وقوى المعارضة باعتبارهم القوى التي بزغت إبان الثورة المصرية.**

أولاً - رؤية إسرائيل لدور المجلس العسكري:

ترددت الآراء حول موقف المجلس العسكري من الثورة، فهناك آراء وصفت الثورة بأنها انقلاب عسكري كي لا يتم توريث السلطة، لذلك لم يتعامل الجيش مع الثوار كما تعاملت الشرطة إبان الثورة[١٢]، وهناك تفسيرات أخرى ترى أن المجلس العسكري لم يطلق النار على المتظاهرين كي لا يكون مصيره كمصير القذافي أو الأسد أي كي لا يكون احتفاظه بالسلطة لفترة زمنية قصيرة[١٣].

وترى إسرائيل أن المجلس العسكري في مأزق شديد للحفاظ على حكمه داخل مصر، بل والحفاظ على أعضائه بشخوصهم حتى لا يتم محاكمتهم كما حدث لمبارك، لذا فهم في حاجة لدعم أمريكا وإسرائيل وأي لاعب دولي آخر للحفاظ على حكمهم المتداعي. وعلى الرغم من ذلك فاستمرار الدعم الأجنبي للعسكر سيقوي المزاعم داخل مصر بأن المجلس العسكري لم يعمل لصالح البلاد، وإنما من أجل تحقيق مصالح أجنبية مما يصب في صالح الحركات الإسلامية والتيارات المعادية لحكم العسكر مما يضع المجلس في مأزق[١٤].

وذكرت عدد من القراءات أن هناك اتفاقاً غير معلن بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين يحظى خلاله المجلس بالأمن المالي والشخصي وتساند الإخوان، ولكن مع الحفاظ على الدعم الدولي. لذلك تمنع الجماهير من تدمير اتفاق السلام مع إسرائيل، وتمنع حماس من الحصول على أسلحة من

إيران توجه لقطاع غزة، وتمنع إيران من إدخال مقاتلات عسكرية عبر قناة السويس، وتمنع إسرائيل من الحصول على الغاز الطبيعي من البحر المتوسط. كما أن أداء المجلس العسكري يتسم بالتراجع أمام الحالة الثورية المستمرة فلم يتخذ المجلس موقفًا صارمًا ضد الجماهير عندما اقتحمت السفارة الإسرائيلية وعندما تم تدمير خطوط تصدير الغاز لإسرائيل، وذلك خوفا من سحب الشرعية المجتمعية من المجلس[١٥].

ثانيًا - موقف إسرائيل من صعود الإسلاميين "خاصة جماعة الإخوان المسلمين":

تتخوف إسرائيل من صعود الحركات الدينية بمصر حتى أن نتنياهو وصف صعود الإسلاميين للسلطة بأنه تدهور وتقهقر إلى الوراء[١٦]. وفي بداية الثورة أعلن نتنياهو مخاوفه من أن تحل سلطة إسلامية متطرفة محل سلطة مبارك عبر استغلالها للحراك السياسي والتغير الحادث بالساحة السياسية داخل مصر، لتصل للسلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، ويحدث مثلما حدث في إيران أن حلت سلطة دينية قمعية متطرفة تخترق حقوق الإنسان، ومن ثم يتعرض السلام للخطر في ظل خرق هذه السلطة لاتفاق السلام مع إسرائيل[١٧].

تنظر إسرائيل إلى الإخوان كإحدى المجموعات الإسلامية الراديكالية المتطرفة التي تمارس العنف والإرهاب وتحمل العداء للغرب المسيحي وتعادي السامية. ويرى عدد من الخبراء أن الإخوان المسلمين يرتدون بعد الثورة عباءة تختلف عما تبطن فهي تحاول أن تظهر بمظهر التيار المعتدل، خاصة أمام الغرب والولايات المتحدة الأمريكية عبر ما يقدمون من مواد إعلامية تبث أمام الرأي العام العالمي، وما يطلقونه من تصريحات مخالفة للواقع. فتارة يصرحون بتمسكهم بجميع الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية السلام مع إسرائيل، وتارة أخرى يصرحون بأن الشعب المصري لا يوافق على الاتفاقية، لذا يجب إجراء استفتاء شعبي حول بنودها حتى يمكن الالتزام بها مما يظهر تلاعبهم.

كما أنهم لا يعترفون بإسرائيل ويتبنون سياسة حماس القاتلة[١٨].

وينبع هذا التخوف نتيجة لتقييم إسرائيل لقوة وتنظيم الإخوان المسلمين، حيث ذكر كثير من الخبراء أن الإخوان المسلمين هم القوة الوحيدة في مصر التي استطاعت أن تحرك نفسها في فترة قصيرة لتستفيد من الانتخابات الحرة فهي استطاعت أن تكون جزءًا هامًا من الحياة السياسية[١٩].

وتنظر إسرائيل بعين الخوف من علاقة القوى الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا) بالإخوان المسلمين، حيث تعتبر إسرائيل أن الغرب يحاول التقرب من جماعة الإخوان المسلمين على أثر فوزهم في الانتخابات البرلمانية. فترى إسرائيل أن ما تروج له أمريكا من أن الإخوان يريدون بناء ديمقراطية حديثة تحترم حريات الفرد واقتصاد السوق والالتزامات الدولية وعلى رأسها الاتفاق مع إسرائيل، ما هو إلا مزاعم لا يسعى الإخوان لتحقيقها. ويرى الإسرائيليون أن هناك من يغالي بوصف الإخوان بأنهم الموازون من الشرق الأوسط للديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين مما يزعج إسرائيل. وفيما يتعلق بعلاقة الإخوان بالولايات المتحدة ترى إسرائيل وجود احتياج مالي شديد لدعم أمريكا وأوروبا لهم[٢٠].

وترى إسرائيل أن الإخوان سيهدمون المعارضة منذ اليوم الأول الذي يتولون فيه مهام الحكم، وسيفرضون أحكام الشريعة، ويشتدون في مطاردة الأقباط وسائر الكفار جميعًا. فمصر - من الوجهة الإسرائيلية - قد تجعل استبداد مبارك يبدو مثل جنة عدن على حد وصف إيزي ليبلار ويسرائيل هايوم[٢١].

ثالثًا - رؤية إسرائيل للمعارضة:

ترى إسرائيل أن قوى المعارضة تخشى من رحيل المجلس العسكري بسبب غياب الزعامة البديلة فرحيله سيضع الإخوان والقوى الإسلامية في سدة الحكم (أي سيستأثر الإسلاميون بالسلطة) وفي ظل هذا التخوف تعمل هذه القوى بالإجماع على استمرار التظاهر الذي لا يهدف بشكل جدي لإسقاط

المجلس العسكري وإنما تهدف للتعبير عن وجودها في ظل الحفاظ على بقاء المجلس. ويرى عدد من المحللين أن قوى المعارضة تخشى من زيادة قوة الإخوان المسلمين، لذلك فهذه القوى مستعدة للقيام بأمور كثيرة - بصرف النظر عن طبيعة هذه الأمور - لكبحهم وتقليل قوتهم[٢٢].

٢- مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية:

في ظل عدم توقع إسرائيل حدوث الثورة وتعدد التفسيرات المبررة لحدوثها، والتخبط حول مستقبلها كان من الضروري تناول الرؤية الإسرائيلية للعلاقة بين مصر وإسرائيل، وذلك عبر رصد الآراء الإسرائيلية لمستقبل تلك العلاقة، وكذا اتفاقية السلام ووضع شبه جزيرة سيناء. وهذا ما سيوضحه الجزء القادم.

تسود موجة التشاؤم الخبراء الإسرائيليين حول مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، حيث يرى الخبراء الإسرائيليون أن حملة النقد تجاه سياسة إسرائيل ستزداد داخل المجتمع المصري - بعد سقوط نظام حكم حسني مبارك - وأكد ذلك التعدي المتكرر على خط أنابيب الغاز الطبيعي المتجه إلى إسرائيل ومحاولة اقتحام مقر السفارة الإسرائيلية - فالتعدي على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة - من الوجهة الإسرائيلية - يعكس التغير في توجه الشباب والطبقة الوسطى المتعلمة نحو مزيد من الرفض الشعبي للسياسة الإسرائيلية بل ولكيان الدولة ككل، ومن ثم ستضطر الحكومات المقبلة في هذا الإطار إلى إعادة دراسة حجم العلاقات مع إسرائيل[٢٣]. فمن المتوقع أن تتدهور العلاقات بين البلدين لتصل إلى أسوأ مستوياتها[٢٤].

وعلى خلاف رؤيتهم السلبية لمستقبل العلاقات يتمسك الإسرائيليون بالاتفاقية ويطالبون نظام الحكم الجديد بمصر بالالتزام بها. فقد صرح نتنياهو - رئيس وزراء إسرائيل - عن أمنيته بالإبقاء على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وهذا ما تعمل على تحقيقه إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة

الأمريكية وذلك وفقًا لجريدة هآرتس ٨ نوفمبر ٢٠١١[٢٥]. وكرر تأكيده هذا في مستهل الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإسرائيلية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ معبرًا أن اتفاق السلام سيرسخ السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[٢٦]. ويرى الخبراء أن التزام مصر باتفاقية السلام سيستمر رغم تدهور العلاقات بين البلدين، خاصة وأن العلاقة مع إسرائيل والالتزام باتفاقية السلام معها ليس على قمة الأولويات القومية لمصر في المرحلة الحالية نظرًا للأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهورة. كما أن الحركات الإسلامية التي اعتلت السلطة تدرك أن اتفاق السلام مع إسرائيل مرتبط بشبكة مصالح أمنية واقتصادية وسياسية تخدم مصر. إلا أنه من المحتمل أن تطالب قيادات منتخبة برئاسة الأحزاب الإسلامية بإعادة صياغة عدد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة سلفًا بما فيها اتفاقية السلام مع إسرائيل[٢٧]. فخوف إسرائيل من صعود الإسلاميين يرجع لعدة أسباب على رأسها عدم الالتزام باتفاق السلام، وهذا ما أكدته رسالة إيهود باراك - وزير الدفاع - إلى واشنطن التي ذكر فيها أن الهدف الأهم الآن لدى إسرائيل هو الحفاظ على اتفاق السلام الإسرائيلي - المصري في ظل أي حكومة مقبلة في مصر[٢٨]. لذلك فقد أعلنت إسرائيل ترحيبها بالالتزام باتفاقية السلام، وإقامة علاقات دبلوماسية مع مصر بقيادة الإخوان المسلمين[٢٩]. إلا أن في هذا الصدد هناك تساؤل ملح داخل المجتمع الإسرائيلي حول إلى أي مدى سيحترم النظام القادم اتفاقية السلام مع إسرائيل؟[٣٠].

وهناك تيار في إسرائيل يرى عدم وجود أية احتمالات لتخلي مصر عن اتفاقية السلام مع إسرائيل؛ لأن خرقها للاتفاق قد يحمل مصر نتائج خطرة مثل وقف المساعدات الأمريكية، والأمر سيكون مرهونًا بالخطوات التي سيتخذها الجيش، وكذا بالضغط الذي سيمارسه الغرب حتى تستمر مصر في احترام الاتفاقية[٣١].

وفي ظل الرغبة الإسرائيلية لالتزام مصر باتفاقية السلام، تضع إسرائيل

شبه جزيرة سيناء كسبب رئيس للتدخل الإسرائيلي في الشأن المصري. فتذكر عديد من الدراسات والتحليلات أن هناك فوضى عارمة في شبه جزيرة سيناء تخلق مخاطر أمنية لإسرائيل ذات أبعاد استراتيجية. فهناك أعمال خطرة تقوم القبائل البدوية بتسهيل وتيسير تنفيذها وكذا شبكات الإرهاب الدولية، وشبكات الجريمة العابرة للقوميات كتهريب المخدرات واللاجئين والسلاح. ومن ثم فسيناء أصبحت إقليمًا غير محكوم يفرض عدة مخاطر على الحدود الجنوبية لإسرائيل مما يهدد أمنها القومي. كما أن الأفعال الإرهابية عبر الحدود مع سيناء يمكنها أن تدهور العلاقات المصرية - الإسرائيلية الهشة. على الرغم من تعهد الإخوان المسلمين بالالتزام باتفاقية السلام مع إسرائيل[٣٢]. ويرى يوسي فيرتر أن سيناء أصبحت عشًا لدبابير الإرهاب الذي يهدد أمن إسرائيل في المقام الأول[٣٣]، فسيناء أصبحت ثغرة لعلاقات تعاون مع سلطة حماس في قطاع غزة[٣٤]، بل وأصبحت المحطة التي سترد من خلالها الهجرة غير الشرعية إلى إسرائيل، حيث سيتسبب تردي الوضع الاقتصادي إلى هجرة كثير من الأفارقة إلى إسرائيل عن طريق سيناء[٣٥].

وفي إطار النهج المقترح للتعامل مع سيناء، ذكر الكاتبان ألكسندر بلاي ويسرائيل هايوم أنه يجب التعامل مع الحدود المصرية باعتبارها حدود معادية. مما يستلزم حدوث تغييرات في انتشار القوات داخل المجال السيادي لإسرائيل، خاصة وأنه بانهيار نظام القذافي في ليبيا فلم تعد الحدود الليبية تمثل خطرًا لمصر. لذلك كان على إسرائيل أن تتأكد من أن القوات المصرية التي سيتم إخلاؤها من على الحدود الليبية لن يتم نقلها للحدود مع إسرائيل. ومن ثم لم يعد هناك منطق سياسي وعسكري في إعطاء مزيد من الموافقات للقوات المصرية بدخول مجال سيناء[٣٦].

وفي هذا الإطار تنشئ إسرائيل جدارًا عازلاً إلكترونيًا قريبًا من منطقة الكونتلا الممتدة من إيلات مزود بأجهزة تنصت وتصوير متقدمة بالمخالفة لبنود اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين، وذلك بهدف منع تهريب السلاح والمخدرات

من سيناء، حيث سيمثل تعزيزًا للأمن القومي الإسرائيلي، وتعزيزًا لقدراته الدفاعية والهجومية مقابل الأمن القومي المصري[٣٧].

٣- المخاوف الإسرائيلية من تداعيات الثورة:

ترددت المخاوف الإسرائيلية من تداعيات الثورة على الداخل الإسرائيلي أي على ردة فعل المجتمع الإسرائيلي وتفضيله للمعسكر اليميني خوفًا من صعود قوى متشددة على حكم مصر، وكذا على العلاقة مع الفلسطينيين كدولة محيطة بالنظام المصري تربطها علاقات مع القوى الصاعدة بمصر، وتأثير ذلك على مسيرة المفاوضات، إضافة إلى الخوف من عودة العلاقة المصرية مع إيران مما يهدد الأمن القومي الإسرائيلي، وأخيرًا الموقف الأمريكي من صعود الإسلاميين، وتأثير ذلك على العلاقة مع إسرائيل. وهذا ما سيتم إيضاحه هنا.

- القضية الفلسطينية:

عقب الثورة المصرية بذلت السلطات المصرية جهدًا كبيرًا للتقريب بين فتح وحماس، فمصر هي المحرك الرئيس للنجاح في تشكيل حكومة فلسطينية مشتركة ودمج حماس في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفسر المحللون الإسرائيليون هذا الاهتمام الكبير بأنه نتيجة للتحالف السياسي بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين. كأهم أسباب ترحيب المجلس العسكري للتعامل مع حماس في إطار سلطة فلسطينية مزدوجة القيادة "فتح وحماس"[٣٨]. ويعتبرون أن الثورات العربية عامة والمصرية خاصة ستكون دافعًا للسلطة الفلسطينية لتغيير لهجتها وتعاملها إزاء الاتصالات مع إسرائيل، حيث من المتوقع أن يحدث تراجع للعلاقات الأمنية بين السلطة وإسرائيل، وسيحدث اعتراف من جانب كثير من دول العالم للاعتراف بدولة فلسطين وفق حدود ١٩٦٧. وفي مقابل هذه التكهنات أعرب نتنياهو عن رغبته في أن تتخذ السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس الثورة المصرية محفزًا لإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة[٣٩].

- إيران:

هناك مخاوف متزايدة بإسرائيل من احتمال اقتراب مصر من إيران وذلك عقب السماح لسفينتين حربيتين إيرانيتين عبور قناة السويس نحو البحر المتوسط في طريقهما إلى سوريا، بل وهناك تكهنات باحتمالية أن ترسل مصر إشارات بعدم التزامها بالحلف الإستراتيجي مع إسرائيل ضد إيران، وأن مصر أصبحت مستعدة للتعاون مع إيران. وقد عزز ذلك التغطية الإعلامية الإيرانية لقرار تنحي الرئيس مبارك وما صاحبه من تداعيات إبان بداية الثورة، ومن ثم اعتبر الخبراء الإسرائيليون ذلك أنه بداية عهد جديد في الشرق الأوسط من المتوقع أن تلعب فيه إيران دورًا مركزيًا[٤٠].

- الإدارة الأمريكية "نهج إدارة أوباما":

أثار إسراع إدارة أوباما في تأييد الثورة المصرية حملة نقد شديدة داخل الساحة السياسية الإسرائيلية. ففي ٣١ يناير ٢٠١١ نقلت جريدة هارتس رسالة إلى الإدارة الأمريكية فحواها عدم رضاء المسئولين الإسرائيليين عن دعم وتأييد الولايات المتحدة وأوروبا للثورة المصرية. بل واتهمت جريدة يديعوت أحرونوت في ٤ أبريل ٢٠١١ العالم الغربي خاصة الولايات المتحدة بالخيانة (أي خيانة مبارك وتخليهم عن حليف أفادهم على مدار ٣٠ عام)، بل ووصل الأمر إلى عدم القدرة على الاعتماد على الولايات المتحدة حال اندلاع أزمة كبيرة نظرًا لبرجماتيتها. ووصفت الإدارة الأمريكية الحالية بعدم التجربة واللا خبرة نظرًا لسلوكها غير المدروس خلال تعاملها مع الثورة المصرية[٤١].

وفي إطار برجماتية الإدارة الأمريكية يرى عدد من الخبراء بإسرائيل أن برجماتيتها أثرت على علاقتها مع إسرائيل. فهناك انطباع أن الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل باعتبارها مخاطرة بدلاً من اعتبارها مصدر قوة استراتيجي، وتخشى من أن تعتبر أمريكا أنّ العلاقة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية ستوقعها في شرك "فخ" استراتيجي. فصورة الحكومة الإسرائيلية في أوروبا

وأمريكا مخيفة على الرغم من أن النقد الذي يقدم إليها غير عادل. ففي أمريكا يوجه النقد من جانب وسائل الإعلام الليبرالية ومراكز الفكر التابعة للحزب الديمقراطي حتى إنها ترفع شعارات تنادي بإعادة النظر في مستقبل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، كذلك الحال بالنسبة لأوروبا "الحركات اليسارية"، حيث يتهمون إسرائيل وما تمارسه من سياسات بأنه سبب إطالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وجعله بدون حل حتى الآن. ويؤكد الخبراء أن هذه البرجماتية دفعت الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم والشرعية للإخوان المسلمين والحركات الإسلامية بمصر، فأمريكا تهدف إلى إقناع نفسها أن هذه الحركات الإسلامية تستطيع تحقيق الديمقراطية وتطبيق الليبرالية والرفاهية الاجتماعية. ويرى الخبراء والساسة في هذا الصدد، أن ما تفعله الولايات المتحدة مع الحركات الإسلامية ييسر من التراجع بدلاً من تحقيق تقدم. وهذا النهج الأمريكي يسمح لهذه الحركات بتعميق تداخلها مع مسلمي الشتات بأوروبا وأمريكا الشمالية مما يزيد من نفوذها وتأثيرها، مما يثير قلق إسرائيل من قوة شوكة هذه الحركات[٤٢].

- تداعيات الثورة على الداخل الإسرائيلي:

أثارت الثورة المصرية تحفظات الرأي العام الإسرائيلي، وترددت تصريحات أعضاء الائتلاف الحكومي والحكومة الإسرائيلية حول التقلبات التي تشهدها مصر بأنها محرك لإعطاء التيار اليميني مزيدًا من الدافعية والقوة داخل إسرائيل، فزاد عدد الأعضاء من داخل الحكومة الرافضين للحوار والتفاوض مع الفلسطينيين، بل وزاد عدد التشريعات القومية المتعصبة التي تناقش داخل الكنيست، والقرارات الحكومية التي تتخذ كالجدار الحديدي الذي تنفذه حكومة نتنياهو على الحدود المصرية الإسرائيلية، فهي تطوير لنظرية الجدار الحديدي التي صاغها زئيف جابوتنسكي[٤٣]. وهذا ما أكدته ليفني معتبرة أن الثورة المصرية هي المحرك لقوى التطرف داخل الشارع الإسرائيلي[٤٤].

وأكدت ذلك استطلاعات الرأي التي أجريت عقب الثورة ففي استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية حول **اتفاق السلام مع الفلسطينيين** نجد أن ٦١٪ من المبحوثين يرون عدم وجود ضرورة في الوضع الراهن لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين[٤٥]، وفي استطلاع آخر عبر ٤٩٪ عن عدم اعتقادهم بإمكانية وجود سلام على الإطلاق مع الفلسطينيين، مقابل ٤٢٪ يعتقدون بإمكانية وجود فرص للسلام ولكنها محدودة[٤٦].

وفي استطلاع رأي **عن الثورة المصرية وأثرها على إسرائيل**، أكد ٦٨,٥٪ أن التغيرات بالعالم العربي ستضر بالأمن القومي الإسرائيلي، هذا في حين يرى ١٥٪ أنه سيتم إلغاء اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، وسيتم العودة إلى الحرب، وذلك على أثر صعود الإسلاميين للحكم في مصر، في حين وجد ١٩٪ أن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستدخل مرحلة اللا سلم واللا حرب، ورأى ٥١٪ أنه لن يتم إلغاء الاتفاقية ولكن ستتدهور العلاقات بين البلدين بشدة، والقطاع المتفائل بلغ فقط ١٠٪ حيث رأى أن الاتفاقية ستظل مع استمرار العلاقات كما كانت عليه في السابق[٤٧].

وفي استطلاع رأي أجرى حول **مقاعد كل حزب في الانتخابات القادمة** جاء حزب الليكود اليميني ليحتل العدد الأكبر من المقاعد، جاء بعده برئاسة يائير لابيد (متطرف حريديم)، وحصل على المرتبة الثالثة حزب يسرائيل بيتنا الروسي المتطرف، وحصل حزب يمين الوسط "حزب كاديما" على المرتبة الرابعة[٤٨].

ومن ثم تعكس هذه الاستطلاعات التوجه اليميني السائد داخل المجتمع الإسرائيلي.

إلا أن التوجه اليميني في الشارع الإسرائيلي يجب ألا ننظر إليه باعتباره وليد الثورة المصرية خاصة والثورات العربية عامة، فهو متخذ الوجهة اليمنية منذ حقبة طويلة فبعد مقتل اسحق رابين عام ١٩٩٥ تحول الرأي العام

الإسرائيلي تجاه معسكر اليمين، فيري شمونيل مناحم" أنه بعد مقتل إسحق رابين أخذ معسكر اليمين في التصاعد داخل الشارع الإسرائيلي"، وقد فسر ذلك بعدم الاستقرار الذي حل بالداخل الإسرائيلي بعد مقتل رابين، فتولى نتنياهو عام ١٩٩٦ وهو أحد الداعين للاتجاه نحو اليمينية. ثم جاء باراك عام ١٩٩٩ الذي يمثل أحدى قوى التشدد اليميني رغم الخط اليساري الذي كان يدعيه، وشارون منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ (وألمرت خليفة شارون الأب الروحي لحرب لبنان ٢٠٠٦)، ثم نتنياهو مرة أخرى عام ٢٠٠٩، ويضيف قائلاً: إن التوجه اليميني قد هيمن على أغلب الاتحادات والمؤسسات والنقابات الطلابية داخل إسرائيل[٤٩].

٤- البدائل المطروحة على الساحة الإسرائيلية للتصدي لتداعيات الثورة المصرية:

نظرًا للمخاوف الإسرائيلية من الثورة المصرية وتداعياتها على الأمن القومي الإسرائيلي، أخذ العديد من الخبراء والمحللين يرسم عدة سيناريوهات ويطرح البدائل التي على إسرائيل اتخاذها لتفادي خطر الثورة.

- التعاون مع القوى الدولية:

• **تسوية العلاقات مع دول ذات مصلحة مشتركة مع إسرائيل:** إن تغيير الشرق الأوسط إلى أن يصبح معقل الإسلام السياسي الراديكالي الذي حدث بدعم من الجماهير العربية يضع نهاية للتوقعات الخاصة بالتطبيع العربي الإسرائيلي، وكذلك نهاية لتكوين علاقات استراتيجية بين إسرائيل والدول الرئيسة بالمنطقة بالمستقبل القريب. فنظرًا للحملة الدولية لعزل إسرائيل فعليها العمل على التغلب على هذه الحملة عبر **تسوية العلاقات مع دول ذات مصلحة مشتركة مع إسرائيل كتركيا والأردن**[٥٠]. وهناك آراء أخرى - كرأي الوزير السابق والعميد احتياط أفريم سنيه في جريدة يديعوت أحرنوت في ١ فبراير ٢٠١١ - تؤكد على ضرورة العمل على إنهاء النزاع مع الفلسطينيين عبر اتفاق سلام نهائي حتى لا تصبح إسرائيل في عزلة دولية[٥١].

• **الشراكة الإسرائيلية الأردنية:** فعلى إسرائيل التقارب مع الأردن، فقد حان الوقت ليتم الدفع للأمام تجاه عملية السلام من خلال إجراءات الواقعية يمكن أن تكون الأردن شريكًا هامًا في هذا المشروع. خاصة وأن الأردن تعاني من عدة مؤثرات، فقد أدى زيادة الدور الإيراني في سوريا والعراق والبحرين إلى التأثير سلبًا على الأردن "الجارة الشرقية لإسرائيل" فقد سحبت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي دعوتهم للأردن للانضمام إلى المجلس، مما يمثل إهانة كبرى للنظام السياسي الأردني. هذا إضافة إلى الموقف الاقتصادي الحالي المتدهور للأردن. والتدمير المتكرر لخط الغاز المتجه من مصر للأردن بسيناء مما يجعل الأردن على شفا الوقوع في أزمة طاقة وشيكة. ومن ثم في هذا الإطار العسر، فإن تدخل الأردن في عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي سيبدو أنه يعيد المملكة ويقوي من صورتها بالمقابل لأمريكا وأوروبا والفلسطينيين. من هنا يجب على إسرائيل تشجيع الأردن للعب دور جديد في عملية السلام، ومدها بغاز طبيعي كتعويض لها عن الغاز المصري بمصادر جديدة من البحر المتوسط. إلا أنه من المبكر تقييم مدى فاعلية التدخل الأردني في عملية السلام، على الرغم من أن التدخل الأردني شديد الأهمية في ظل صعود قوة الإخوان المسلمين في مصر وحماس من قبل. فالأردن يمكن أن تقدم مساعدة سياسية للعوامل غير الراديكالية والمعتدلة في المعسكر الفلسطيني. فالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وما يرافقها من حوار بين الطرفين يمكن أن يسمح للأطراف من إدارة الصراع واتخاذ عدة تدابير وحدوث تقارب من شأنه أن يمنع التصعيد غير المرغوب وغير المخطط. فعلى إسرائيل أن تمد الأردن بالغاز الطبيعي من الحقول المكتشفة حديثًا بشرق المتوسط. والتقارب مع الأردن يجب أن يكون هدف إسرائيل في الفترة الحالية. فإسرائيل والأردن إضافة للولايات المتحدة يستطيعون إحباط السيناريو الخاص بسيطرة الحركات الإسلامية على الدولة الفلسطينية المستقبلية. كما يمكن للأردن وإسرائيل العمل معًا لمناقشة التصدي للدولة الفلسطينية الراديكالية المزمع إقامتها بين الأردن وإسرائيل[٥٢].

• **دعم إسرائيل للمكانة الإقليمية للولايات المتحدة بالمنطقة**، تمثل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أهمية كبيرة أكثر من ذي قبل، فالاضطراب السياسي بالشرق الأوسط يجب أن يبرهن على القيمة الاستراتيجية لتلك العلاقة، إلا أن النهج الأمريكي كان أبعد من ذلك -كما سبق الذكر. ولمواجهة هذا التحول في سياسة أمريكا تجاه إسرائيل في ظل تراجع اهتمام أمريكا بالشرق الأوسط، وكذا تراجع اعتبار أمريكا قوى إقليمية مؤثرة، على إسرائيل أن تستثمر الشراكة الاستراتيجية مع أمريكا، وأن تفعل ما بوسعها لأن تدعم المكانة الإقليمية لأمريكا بالمنطقة، فأمريكا القوية بالمنطقة هي مصلحة استراتيجية هامة لإسرائيل[٥٣].

- **بناء قدرات إسرائيل:**

• **زيادة القوة العسكرية لإسرائيل**، على الصعيد الدفاعي، يتعين للجيش التعامل مع الحدود المصرية كحدود معادية، مما يرتب إحداث تغيرات في انتشار القوات في المجال السيادي لدولة إسرائيل[٥٤]. فالجيش الإسرائيلي هو ركيزة إسرائيل الأكثر أهمية، حيث يعتبر نتنياهو الجيش السند الحقيقي لضمان قدرة إسرائيل على الحفاظ على وجودها وإقناع جيرانها بأن يقيموا علاقات سلام معها، بل وهو الأمر الوحيد لضمان مستقبلها. فيتعين تجهيز الجيش لخوض حرب تقليدية وتدريبه لكي يكون له قوة برية تملك القدرة على المناورة وتوجيه ضربة مكثفة إلى العدو، وكذا توجيه إطلاق نيران دقيقة من الجو صوب العدو، إضافة إلى حماية مناطق الحدود، والنظر إلى مصر خارج الفرضية السائدة بأن مصر لم تعد عدوًا عسكريًا لإسرائيل[٥٥]. وإعادة النظر في هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية، حيث خفضت إسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر ثم الأردن من هيكل القوة التقليدية لجيش الدفاع الإسرائيلي فبتوقيع تلك الاتفاقيات أصبح مستقبل المواجهات العسكرية المحتملة ليس الحرب التقليدية. أما مع هذه التغيرات فأصبح على إسرائيل أن تطور من

قدراتها الهجومية والدفاعية وأن تستعد لشن الحرب التقليدية والتصدي إليها، وتطوير قدرتها الصاروخية[٥٦].

• **البحث عن مصدر بديل للغاز المصري**، نظرًا للرفض الشعبي لتصدير الغاز إلى إسرائيل والمحاولات المتكررة لقطع أنابيب توصيل الغاز، فعلى إسرائيل الاعتماد على مصدر أخر يتمثل في زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المستخرج من حقول الغاز الموجودة في مياه إسرائيل الإقليمية، وذلك لسد احتياجات إسرائيل[٥٧].

- **التعاون مع القوى البازغة بمصر:**

• **التعاون الإسرائيلي مع بعض القوى غير الإسلامية بمصر**: نظرًا لخطورة فوز الحركات الإسلامية على أمن إسرائيل القومي عامة وعلى اتفاق السلام خاصة فيمكن التعاون مع عناصر من القوى غير الإسلامية. فمن الوجهة الإسرائيلية هناك بمصر كثيرون يدركون الناحية السلبية المرتبطة بزيادة قوة الإخوان المسلمين، وهم مستعدون للقيام بأمور كثيرة من أجل كبحهم. وذلك وفقًا لقول الجنرال يعقوب عميدور في صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١[٥٨]. **ويعتبر هذا البديل كلامًا خطيرًا وله مغزى كبير يحمل في طياته تفسيرًا لأعمال الشغب والطرف الثالث الذي نسمع عنه.**

• **التأقلم مع الحكام الجدد بمصر**، وهناك رأي آخر يرى ضرورة التأقلم مع الحكام الجدد في مصر - حتى لو كانوا الإخوان المسلمين- لذلك فعلى القيادة الإسرائيلية عدم التدخل في الشؤون المصرية الداخلية، وعلى إسرائيل ألا تصف مصر ما بعد الثورة بالعدو[٥٩].

- **أخرى:**

• **إعادة احتلال محور فيلادلفيا**، لمواجهة التقارب المصري مع حماس في غزة عقب الثورة وما له من تداعيات استراتيجية خطيرة على أمن إسرائيل

التي ينظران إليها كعدو وخطر كبير، فعلى إسرائيل إعادة احتلال محور فيلادلفيا المنطقة الحدودية بين غزة ومصر[٦٠].

٥- الرؤية الإسرائيلية لمستقبل مصر:

احتلت قضية مستقبل مصر عقب الثورة مساحة كبيرة في أوساط المحللين والخبراء والساسة بإسرائيل. فهناك قراءات شديدة التشاؤم حول المستقبل الذي تنتظره مصر وتنذر بفشل الثورة، وهناك قراءات يغلب عليها التفاؤل حول المستقبل المشرق الذي ستشهده مصر وتجني خلاله ثمار الثورة.

مستقبل اقتصادي مرير يقود إلى مجاعة: يرى موردخاي كيدار أن مستقبل مصر بعيد عما توقعه شباب التحرير إبان الثورة، والدليل المأزق الاقتصادي التي تمر به مصر كغياب الدخل القادم من السياحة التي اختفت تمامًا من مصر عام ٢٠١١، وتوقف الاستثمارات الأجنبية، وزيادة معدلات البطالة فهناك عشرات الملايين الذين لا يجدون قوت يومهم، وتفاقم المشكلات واستمرار المظاهرات وأعمال العنف[٦١]. ففي ظل الوضع العسر للاقتصاد المصري. وبدون وجود مساعدات مالية "غير المتوافرة" ستعاني مصر في ظل الزيادة السكانية - ١ مليون كل تسعة أشهر - من مجاعة[٦٢].

تراجع مكانة مصر الإقليمية وحكم عسكري جديد: وهناك قراءة رأت أن الثورة أثرت على مكانة مصر فلم تعد دولة عظمى إقليمية مهمة[٦٣]. فمصر التي كانت قائدة للعالم العربي هي على حافة الوقوع في الفوضى السياسية، فهناك صراع على السلطة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين والمعارضين الليبراليين من الشباب، ونظرًا لهذا الصراع فلن تكون مهمة الحكومة التي ستتولى عقب الانتخابات الرئاسية سهلة وإنما مستحيلة. لذلك فإن المعارضة الاجتماعية والفوضى العامة ستدوم بل وستتضخم وسيتدهور الاقتصاد المصري أكثر وأكثر. ولمواجهة ذلك سيقوم المجلس العسكري سواء بالتعاون مع الإخوان أم لا بفرض الحكم السلطوي[٦٤].

مصر الدولة النموذج: وعلى خلاف السيناريو السابق يرى البروفسور بوديه أن ثورة ٢٥ يناير قد أعادت مصر إلى مكانها الطبيعي في العالم العربي لتصبح نموذجًا مرة أخرى للدول المجاورة. وأكدت جريدة هآرتس في ١٢ فبراير ٢٠١١ أن الثورة المصرية تبشر بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط وهو عهد يطالب فيه المواطنون برفع صوتهم والمشاركة في بلورة مصيرهم بدلاً من أن يكونوا رعايا أنظمة ديكتاتورية تفرض سيطرتها بواسطة تشريعات طوارئ وأجهزة أمنية قوية[٦٥].

مصر جمهورية إسلامية: هناك قراءة ترى أن مصر في طريقها لإقامة جمهورية إسلامية تتطلع إلى سيادة قوانين الإسلام في مصر في إطار الصراع ضد العالم غير الإسلامي تحت رعاية الزعيم الروحي يوسف قرضاوي[٦٦]. الذي عاد بعد نفي دام عشرات السنوات وتمثل عودته إعادة نزعة العداء لإسرائيل إلى واجهة الخطاب العام. ففي مصر لا توجد أجهزة تسمح بإجراء انتخابات حرة خلال فترة قصيرة، حيث تنقصها بالأساس الأحزاب التي بإمكانها مواجهة ناخبين دون التقييد بأية ضغوط، وتستطيع وضع سيناريوهات مختلفة لمستقبل مصر، في هذا الإطار سوف يصبح الإخوان المسلمون الكتلة السياسية الأكبر بمصر[٦٧].

مصر تحت حكم نظام مبارك حتى عام ٢٠١٣: هناك قراءة أخرى ترى أن المجلس العسكري سيسعى لإرساء نظام مبارك بدون مبارك عن طريق السير على دربه، على أن يستمر نظام مبارك على الأقل حتى عام ٢٠١٣. وذلك عن طريق إجراء انتخابات مجلس الشعب التي تأتي ببرلمان منتخب يعمل على بلورة وإعداد دستور، ويستمر الأمر حتى إجراء انتخابات الرئاسة، حينها سينقل المجلس العسكري مؤسسات الحكم للرئيس المنتخب، وبعدها سيتم إعادة انتخاب البرلمان عام ٢٠١٣ مما سيؤدي لاستمرار نظام مبارك بدون مبارك وذلك حتى ٢٠١٣[٦٨].

اندلاع حرب بين مصر وإسرائيل: وهناك محللون يتنبؤن باحتمالية وقوع حرب بين مصر وإسرائيل كجزء من سلسلة حروب ستندلع في الشرق الأوسط عقب زيادة نفوذ الحركات الإسلامية بالمنطقة[٦٩].

مستقبل يقوم على توازن القوى: هذا مقابل تحليل آخر يرى أن المرحلة القادمة للثورة المصرية ستختص بالانغماس في بناء توازن جديد بين ثلاث قوى: الجيش الحريص على حماية أمنه ومصالحة الاقتصادية، والإسلاميين خاصة الإخوان المسلمين، والشباب الليبرالي العلماني. مما يعني إمكانية تحقيق سيناريو من ضمن ثلاثة سيناريوهات[٧٠]:

- استمرار حكم النخبة السياسية والاقتصادية تحت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- تكوين دولة إسلامية على نمط النظام التركي.
- تأسيس نظام هجين Hybrid يجمع بين الدينيين والعلمانيين وذلك في ظل غياب قائد كاريزمي.

وإذا فشلت تلك القوى في التوصل إلى سيناريو من الثلاثة ستندلع ثورة جديدة.

إقامة نظام ديمقراطي مدني: هناك رأي متفائل يرى أن الثورة المصرية سينتج عنها إقامة نظام ديمقراطي مدني بعد انتهاء الفترة الانتقالية الحالية، يقوم على دستور جديد، وانتخابات حرة برلمانية ورئاسية. وسيتولى الجيش السلطة بشكل مؤقت غير دائم يستمد شرعيته من الثورة أي من الشعب، لذلك فهو مجبر على أن ينصت إلى مطالبه. وستستمر الثورة في مراقبة خطوات الحكم العسكري، وستندلع مرة أخرى إذا كان هناك شعور بأن الجيش يحاول إعادة الأمور للوراء[٧١].

خـــاتمـــة

حملت الثورة المصرية في طياتها مخاوف كثيرة تهدد الأمن القومي الإسرائيلي لذلك شغلت الساحة السياسية بإسرائيل، وتعددت القراءات التي تكشف القلق الإسرائيلي من الثورة. وصدرت الدراسات التي تتنبأ بمستقبلها وتطرح بدائل مختلفة لمواجهتها.

ففي ظل عدم قدرة إسرائيل على توقع اندلاع الثورة خشيت إسرائيل من تدهور العلاقات المصرية الإسرائيلية، ولكنها توقعت هذا الوضع في ظل خوفها من عدم الالتزام المصري باتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية، يضاف إلى خوفها من التقارب المصري مع حماس، وتداعيات ذلك على القضية الفلسطينية، إضافة إلى التقارب المصري الإيراني، والتأييد الأمريكي للثورة والقوى الإسلامية. وفي ضوء هذه المخاوف طرحت مراكز الفكر والخبراء والمحللون عدة بدائل لمواجهة هذه التحديات تدور أبرزها حول ثلاثة محاور رئيسة: التعاون مع القوى الدولية لدعم موقف إسرائيل، وبناء قوة إسرائيل، والتعاون مع القوى البازغة بمصر.

واحتل مستقبل مصر مساحة كبيرة داخل الأوساط السياسية بإسرائيل ويلاحظ أن السيناريوهات التشاؤمية حول المستقبل الذي تنتظره مصر كان هو السائد. فهناك من تكهن بحدوث مجاعة تنتظر مصر، وهناك من رأى تراجع المكانة الإقليمية التي تحتلها مصر بالمنطقة، وهناك رأى باستمرار الحكم العسكري، بل ونظام حكم مبارك ذاته، وهناك من رأى خلاف ذلك صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم، وتصاعد الوضع حتى نصل لحرب مع إسرائيل مما يعكس ضبابية المشهد داخل إسرائيل. ولعلنا قد نفسر ذلك بعدم وضوح الرؤية حقًا على الساحة المصرية فبعض السيناريوهات المطروحة تحمل شيء من الصحة وأصبحنا نشهد مقدماتها. فلا نعلم إلى أين ستتجه مصر هل إلى حكم مدني ديمقراطي أم إلى أن تصبح دولة إسلامية أم للجمع بين النموذجين أم

سيتولى العسكريون الحكم بانقلاب عسكري وننتقل إلى حكم سلطوي أوتوقراطي؟.

كما أن الوضع الاقتصادي شديد السوء فليس من الواضح حدوث تحسن وإنما التدهور هو السمة السائدة، ولكن هل **ستصل مصر إلى مجاعة؟** هذا تساؤل يستحق الدراسة ويثير مخاوف شديدة داخل دوائر صنع القرار وكذا بين الشعب ككل.

أيضًا لا توجد رؤية حول ماهية السياسة الدولية التي ستتبعها مصر بتولي الإسلاميين (إخوان أو سلفيين) سدة الحكم. في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة **هل حقًا ستحدث حرب في منطقة الشرق الأوسط ككل تكون فيها مصر طرفًا كبيرًا؟ وهل ستكون إسرائيل هي الوجهة؟**.

يضاف لذلك هل مازالت مصر تمتلك مقومات الدولة **الإقليمية الرائدة الدولة النموذج؟** هل استطاعت الثورة أن تعيد تلك المكانة أم أن عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي والأمني لا يجعل مصر تملك تلك المقومات وذلك في ظل صعود بعض القوى بالمنطقة التي تحاول لعب هذا الدور كتركيا وإيران وقطر والسعودية؟.

حتى الآن المشهد ضبابي ليس من الواضح معالم النظام الجديد، وتعتقد الباحثة أن هذا الوضع سيستمر عدة سنوات حتى يمكننا الخروج من الكبوة الاقتصادية واستعادة الأمن بالبلاد، وحدوث استقرار سياسي قائم على مؤسسات سياسية قوية يمكنها أن تقود البلاد. ومن ثم فالقراءة الإسرائيلية للمشهد بمصر بعد الثورة يجب أخذها بمحمل من الجدية، والنظر إلى أي مدى يمكن تحقق تلك السيناريوهات المطروحة.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) معاريف، ٢٠١١/١٢/١٣، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في
http://carmelpost.co/category/maariv

(2) Podeh, Elie, "Farewell to an Age of Tyranny? the Egyptians Spring as a Model", Sharqiyya, Fall 2011, Moshe Dayan Center, No. 12. http://dayan.org/sites/default/files/2_EliePodeh.pdf, accessed on 01/03/2012.

(٣) معاريف، ٢٠١١/٠٢/١٤، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في
http://carmelpost.co/category/maariv

(٤) سلمان مصالحة، "ليس ربيعًا ولا عربيًا"، مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠١٢، العدد ٢٠٥، ص٣١.

(٥) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، ثورة ٢٥ يناير المصرية قراءة إسرائيل، تقرير خاص، متاح على شبكة المعلومات الإلكترونية في http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=350، متوافرة بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٠١.

(٦) هارتس، ٢٠١١/٠٢/١٣.

(٧) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(٨) www.walla.co.il، عوفاديا يوسف يدعو الله أن يظهر براءة مبارك، مختارات إسرائيلية، عدد ٢٠٦، فبراير ٢٠١٢، ص٤٧.

(٩) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(١٠) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) معاريف، ٢٠١١/٠٢/١٤، مرجع سابق.

(١٣) ألكسندر بلاي، "مصر جمهورية إسلامية"، مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥، يناير ٢٠١٢، ص٢٦.

(١٤) المرجع نفسه.

(15) Bar, Shmuel, "the Middle East in Reduction: The "Arab Wakening", Working Paper, the 12th Herzilya Conference

http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=477&ArticleID=2314, accessed at 05/03/2012.

(١٦) يورام ميتال، "الربيع العربي والخريف الرجعي لنتنياهو"، مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥، يناير ٢٠١٢، ص٣٠.

(١٧) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(١٨) إيزي ليبلار ويسرائيل هايوم، "لماذا لا يجب إجراء محادثات مع الإخوان المسلمين؟"، مختارات إسرائيلية، عدد ٢٠٦، فبراير ٢٠١٢، ص٤٨.

(19) Bar, Shmuel, Op.Cit.

(٢٠) إيزي ليبلار ويسرائيل هايوم، مرجع سابق.

(٢١) المرجع نفسه.

(22) Bar, Shmuel, Op.Cit

(٢٣) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(٢٤) يورام ميتال، مرجع سابق.

(٢٥) يهوناتان ليس، "نتنياهو يتمنى استقرار اتفاقية السالم مع مصر"، مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠١٢، العدد ٢٠٥،ص٢٧

(٢٦) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(٢٧) يورام ميتال، مرجع سابق.

(٢٨) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(29) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of Storms, the Twelfth Annual Conference Herzliya 2012: Balance of National Security, Institute for Policy and Straegy, Lauder School of Government, Diplomacy & Strategy IDC Herzliya, January 2012., http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=477&ArticleID=2358 , accessed on 13/03/2012.

(٣٠) موردخاي كيدرا، "الربيع العربي أكذوبة ٢٠١١"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠١٢، العدد ٢٠٦، ص٤٠:ص٤٥.

(٣١) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق

(32) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, Op. cit.

(٣٣) يوسي فيرتر، "جزيرة الاستقرار"، مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠١٢، العدد ٢٠٥، ص٣٤، ص٣٥.

(٣٤) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.
(٣٥) موردخاي كيدرا، "الربيع العربي أكتوبة ٢٠١١"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠١٢، العدد ٢٠٦، ص٤٠:ص٤٥.
(٣٦) ألكسندر يلاي، مرجع سابق
(٣٧) المصري اليوم، ٢٠١١/٠٨/٢١.
(٣٨) شاؤول مشعل، "الربيع العربي لا يزال في بدايته"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠١٢، العدد ٢٠٦، ص٣٩.
(٣٩) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.
(٤٠) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق
(٤١) المرجع نفسه.
(42) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, Op. Cit.
(٤٣) الجدار الحديدي: هي فكرة أطلقها جابوتنسكي مؤسس الصهيونية التصحيحية عام ١٩٢٣ بهدف تكوين محيط يهودي متين مغلف بجدار حديدي صلب مغلف يصعب اختراقه يفصل بين اليهود والعرب لحماية اليهود وإقامة المستوطنات. يورام ميتال، مرجع سابق.
(٤٤) يوسي فيرتر، مرجع سابق.
(٤٥) إفريم يا عر وتمار هيرمان، "مقياس السلام لشهر نوفمبر ٢٠١١"، مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠١٢، العدد ٢٠٥، ص٨٠: ص٨٢.
(٤٦) www.walla.co.il، "نصف الإسرائيليين لن يكون هناك سلام أبدا مع الفلسطينيين"، مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥، ص٨٥.
(٤٧) إفريم يا عر وتمار هيرمان، "مقياس السلام لشهر نوفمبر ٢٠١١"، مرجع سابق
(٤٨) أوفير برزوهار، "حزب برئاسة ياتير لابيد سيحصل على ١٥ مقعدًا"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠١٢، عدد ٢٠٦، ص٨٣.
(٤٩) شموئيل مناحم، "لماذا ننجرف يمينًا"، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٥، العدد ١٢٣، صـ٩٩.
(٥٠) يوسي فيرتر، مرجع سابق.
(٥١) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.
(52) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, Op. Cit.
(53) Ibid.

(٥٤) ألكسندر بلاي، "مصر جمهورية إسلامية"، مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥، يناير ٢٠١٢، ص٢٦.

(٥٥) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(56) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, Op. cit.

(٥٧) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(٥٨) المرجع نفسه.

(٥٩) المرجع نفسه.

(٦٠) محور فيلادلفيا: هو الشريط الحدودي الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي المصرية، يدخل دائرة الاهتمام الإعلامي بعد قيام إسرائيل بهدم مئات المنازل الفلسطينية المحاذية له منذ بداية انتفاضة الأقصى، ثم صدور إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون عزمه الاحتفاظ بالسيطرة على هذا الشريط، بعد تطبيق خطته لفك الارتباط عن قطاع غزة. ويعتبر الخط الحدودي بين قطاع غزة ومصر بطوله البالغ ١٢,٦ كم، جزءًا لا يتجزأ من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الانتدابية والبالغة ٢١٠ كم، التي رُسمت طبقًا لمعاهدة ١٩٠٦ بين الدولة العثمانية ومصر. هذه الحدود التي تمتد من نقطة على رأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة جنوبًا حتى رفح شمالاً، بالقرب من قرية تل الخرائب على ساحل البحر المتوسط،عند خط عرض ٤٩,٩ ـ ١٧ ـ ٣١ شمالاً وخط طول ٢٠ـ١٤ـ٣٤ شرق. المرجع نفسه لمزيد من التفاصيل انظر: http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new8-13-14.htm#_edn1

(٦١) موردخاي كيدرا، "الربيع العربي أكذوبة ٢٠١١"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠١٢، العدد ٢٠٦، ص٤٠؛ص٤٥.

(62) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, Op. Cit.

(٦٣) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(64) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, Op. Cit.

(٦٥) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(٦٦) ألكسندر بلاي، مرجع سابق.

(٦٧) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(٦٨) ألكسندر بلاي، مر جع سابق.

(٦٩) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: وحدة المشهد الإسرائيلي، مرجع سابق.

(70) Rothchild, Danny & Steiner, Tommy, Op. cit.

(٧١) المرجع نفسه.